اقتصاد

فوق الطاولة

«التموين» تستخف بعقولنا

د. عابد فضلية

إن تصريحات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بخصوص الأسعار الجديدة للخبز السياحي والكعك غريبة ومحيرة ولافتة، فبخصوص القول إن زيادة الأسعار لمواد الخبز السياحي والكعك التي وردت ضمن نشرة الأسعار الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية بدمشق غير معمول بها وما زالت الأسعار لهذه المواد على حالها ولم يطرأ عليها تعديل رسمي؛ نسأل: كيف يمكن للوزارة أن تقول إن هذه الأسعار لم يطرأ عليها تعديل رسمي وغير معمول بها رغم ورودها في نشرة الأسعار الصادرة عن المديرية المختصة في الوزارة نفسها؟

والاعتراض هنا ليس على السعر القديم أو السعر الجديد الأعلى، بل على هذا التناقض الذي تقع فيه وزارة مهمة في حكومة تعمل في ظروف أزمة، وعلى الإرباك الذي تتسبب به في السوق، سواء للمستهلك أم للبائع، وبالتالي ليس التجار فقط من يخلقون الفوضى والإرباك في السوق.

وبالنسبة لأسعار هاتين المادتين الغذائيتين، فيتم الحديث عن نسبة زيادة تتراوح بين ٢٥ إلى ٤٠٪ وذلك بالمقارنة مع نشرة الأسعار الماضية الصادرة منذ شهرين، والسؤال هنا: هل ازدادت أسعار مستلزمات إنتاج المادتين خلال هذه الفترة القصيرة بهذه النسب العالية؟ أم إن أسعار النشرة السابقة لم تكن موضوعية ومنصفة للمنتج؟ والجواب الصحيح في كلتا الحالتين لا يشير إلى موضوعية عمل الوزارة.

أما عن الأسلوب الذي قررت أن تلجأ إليه الوزارة في تسعير الخبز السياحي والكعك، ألا وهو أسلوب التجريب والحضور المباشر على عمليات الإنتاج ورصد وتسجيل جميع نفقات وتكاليف الإنتاج الحقيقية، فنشير إلى أنه إبداع يستحق تسجيله باسم وزارة التجارة كبراءة اختراع، باعتبار أنه ليس له مثيل في أي دولة من دول العالم، على الأقل من حيث الآلية التي سيتم بها هذا التجريب، وعلى الأخص من حيث المستوى الوظيفي والإداري الحكومي الرفيع لمعظم أعضاء اللجنة التي ستقوم بالتجريب، وبالتالي لا أتصور كم سيسعد المواطن ويبتهج عندما سيلمس هذا الاهتمام من موظفين حكوميين كبار بحضور تجربة تصنيع خبزه وكعكه شخصياً، لغاية حمايته بتحديد أسعارها العادلة، تاركين مكاتبهم وبريدهم واجتماعاتهم وجميع شؤون الوزارة ليتفرغوا عدة ساعات وربما لأيام لهذه المهمة.

وبخصوص نجاعة أسلوب التجريب للتمكن من تسعير الخبز السياحي والكعك، فهذا الأسلوب عقيم وغير ناجع على الإطلاق، ولن يأتي بالنتيجة العادلة والموضوعية التي تتوقعها الوزارة، حيث إن عناصر التكلفة الحقيقية للإنتاج ترتفع أو تنخفض بحسب العشرات من العوامل، منها حجم المنشأة وكمية الإنتاج، موقع المنشأة وقربها أو بعدها من مصادر المواد الأولية وأسواق تصريف الإنتاج وخدمات البنية التحتية، وبحسب مستوى الأجور والإيجارات في كل محافظة ومنطقة وحي، وبحسب يدوية أو آلية إنجاز العمل الإنتاجي، ومستوى تنظيمه.. وغير ذلك من العوامل الأخرى، وبالتالي فإن السؤال هنا: ما المعايير التي تعرفها وتريد اعتمادها اللجنة الوزارية التجريبية لتحديد السعر النهائي بناء على التكلفة الحقيقية للإنتاج وخاصة أن الوزارة تريد -بناءً على هذا التجريب- إصدار تسعيرة موحدة تعتمد في مختلف مديريات التجارة الداخلية في جميع المحافظات!

لو أصرّت الوزارة على اعتماد أسلوب التجريب لغاية التسعير، أفلا يجب تعميم هذه التجربة الفريدة من نوعها لتسعير الفلافل والمتبل والبرغل والكولا والمناقيش والبقدونس.. وغيرها المئات من السلع، وبالتالي نرى أن على الوزارة أن تستعد لتشكيل المئات من اللجان، على مدى مئات الأسابيع القادمة.

كما نسأل: هل كان التسعير خلال عشرات السنين الماضية لمئات السلع والمواد اعتباطياً وعشوائياً، ما اقتضى من الوزارة إيجاد طريقة التجريب الجديدة؟ أم إن هذه الطريقة الجديدة هي الأسلوب الاعتباطي والعشوائي؟

وبالنتيجة، ما تقوله وزارة التجارة الداخلية، وما تريد اعتماده بخصوص التجريب لغرض التسعير، هو هروب نحو الأمام في إدارة شؤون الاقتصاد والعباد، وهو بالوقت ذاته استخفاف بعقل المواطن السوري الذي تتراكم في تلافيف دماغه إبداعات وحضارات عمرها عشرة آلاف سنة على الأقل، ولن يقنعه هذا التجريب ولو تم تشكيل عشرات اللجان لتسعير آلاف السلع.

أستاذ بكلية الاقتصاد- جامعة دمشق

المصادفة وسلة المحذوفات وراء اكتشاف فساد في التأمينات الاجتماعية بدمشق.. والتحقيقات مستمرة!!

محمد راكان مصطفى

لعبت المصادفة دوراً رئيسياً في الكشف عن المخالفات الأخيرة المرتكبة من بعض العاملين في فرع التأمينات الاجتماعية بدمشق، وذلك عندما لفت نظر أحد العاملين في مديرية المعلوماتية، وجود عدد كبير من المحذوفات في سلة المحذوفات على أحد أجهزة الحاسب التي كان يقوم بفحصها، التي تبيّن أن أغلبيتها عبارة عن ملفات معاشات، وعند تفحص الموضوع تبين أنه تم إنشاء حسابات معاشات وهمية من دون معرفة أصحابها ووضع تراكم معاشات في هذه الحسابات، ليتم بعد ذلك وضع هذه المبالغ في حساب لدى أحد المصارف العامة، وبعد أن يتم صرف هذه المبالغ يتم حذف الملفات الوهمية عن أجهزة الحاسب في الفرع، ليبقى التحقيق مستمراً من الجهات المختصة للوقوف على حقيقة وجود مشتركين من العاملين لدى المصرف يسهلون عمل موظفي التأمينات المتورطين من داخل المصرف.

علماً بأن وزير العمل خلف العبد الله كشف في وقت سابق لـ«الوطن» عن ضبط عملية الفساد في فرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدمشق وأنه تم القبض على شخصين بحوزتهما مبالغ مالية، مبيناً أن العملية تقنية بحتة، مع تأكيده استمرار التحقيقات، وهذا ما دفع «الوطن» إلى البحث في الموضوع، وصولاً إلى عدة تقارير للجهاز المركزي للرقابة المالية تضمنت تنبيهات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ومنذ فترة تعود إلى ما قبل عام ٢٠٠٩ بوجود خلل في برامج المؤسسة الحاسوبية التي يمكن استغلالها في عمليات مخالفة.

علماً بأن هذه المخالفات قد يكون جزء منها عملية بناء المعاشات الوهمية، وحالات تلاعب وفساد أخرى لم تكتشف حتى الآن.

هذا ولم نتمكن من الحصول على معلومات كافية حول حجم المبالغ التي تم اختلاسها بهذه الطريقة التي لجأ إليها بعض العاملين في التأمينات الاجتماعية بدمشق، كما لم نعلم عدد الموقوفين والمتورطين في هذا الملف، غير الموظفين الذين أخبرنا بهم وزير العمل في وقت سابق. مع العلم بأن «الوطن» نشرت في الآونة الأخيرة أكثر من تقرير تقتيشي حول مخالفات تلاعب وفساد في المعاشات بفرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدمشق، متسائلين عن انحصار هذا الخلل والتلاعب بفرع دمشق فقط دون امتداده لبقية فروع المؤسسة في المحافظات الأخرى؟

وحري بنا أن نسأل أيضاً: إلى متى نترك للمصادفة أو نباهة بعض الفنيين مسألة اكتشاف حالات التلاعب والفساد في مؤسسات الحكومة؟

تجار يتحدثون عن تقليص تمويل مستوردات المواد الأساسية إلى النصف من «المركزي».. و«الاقتصاد» تنفي

الوطن

أكد نائب رئيس مجلس غرفة تجارة دمشق عمار البردان لـ«الوطن» أن القرار رقم ٧٠٣ الخاص بمؤونة الاستيراد يقرّ بحق التاجر المستورد بالحصول على التمويل بالقطع الأجنبي بغض النظر عن نسبة المؤونة إن كانت بنسبة ١٠٠٪ أو ٥٠٪ من قيمة البضاعة المستوردة، وللتاجر الحق بوضع مؤونة استيراد بنسبة ٥٠٪ وله الحق بالحصول على التمويل بنسبة ١٠٠٪، فلا يوجد قرار يقول بعدم تمويل التاجر بكامل قيمة البضاعة فيما لو وضع مؤونة ٥٠٪. مؤكداً أنه لا يوجد قرار واضح بهذا الشأن من الجهات المعنية، أو من البنك المركزي، «وربما تكون هناك تعليمات معينة بعدم التمويل والأغلب لا يقومون بالتمويل بسبب الضغط حيث يقدم العديد من التجار طلبات ولا يحصلون على التمويل إلا بالقطارة وهذا يعوق ويعرقل العمل التجاري».

وكان قد كشف عدد من التجار لـ«الوطن» عن قيام مصرف سورية المركزي بتقليص تمويل مستوردات القائمة (أ) من القرار ٧٠٣ من ١٠٠٪ إلى نسبة ٥٠٪ للمواد الأساسية متسائلين عن الأسباب التي دفعت المركزي إلى اتخاذ هذا الإجراء الذي يخالف نص القرار رقم ٧٠٣ الذي صدر بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والبنك المركزي والجمارك وباشتراك اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة علماً أن القائمة (أ) والتي تشمل العديد من المواد الغذائية الأساسية تمول بشكل كامل بالقطع الأجنبي من مصرف سورية المركزي حسب القرار المذكور الذي يلزم المستورد دفع مؤونة استيراد مسبقاً بنسبة ٥٠٪ بالليرات السورية من إجمالي قيمة البضاعة المستوردة قبل الحصول على إجازة الاستيراد والإفراج عن هذه المؤونة من المركزي بعد تخليص البضاعة من المنافذ الجمركية بشكل نظامي.

التجار الذين طلبوا عدم الإشارة لأسمائهم، أكدوا لـ«الوطن» أن المصرف المركزي اعتمد هذا الإجراء على الرغم من القرارات والأنظمة التي تلزم المستوردين بتسليم نسبة ١٥٪ من الأرز والسكر لمنافذ بيع مؤسسات القطاع العام وإلزامهم كذلك بالصك السعري الصادر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمواد المستوردة استناداً إلى سعر صرف نشرة البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص مع اضطرار المستورد إلى اللجوء إلى السوق السوداء لتمويل نسبة الـ٥٠٪ من قيمة بضاعته بالقطع الأجنبي بعد تقليص المركزي نسبة تمويلها إلى ٥٠٪.

«الاقتصاد» تنفي

من جانبه أكد مدير اقتصاد دمشق حسام شالاتي لـ«الوطن» أن لا علم له بوجود مثل هذا الإجراء الذي يتعلق بتخفيض تمويل مستوردات القائمة (أ) للمواد الأساسية إلى ٥٠٪، مبيناً أن القرار ٧٠٣ ما زال على حاله ولم يطله أي تغيير وفي حال اتخذ مثل هذا الإجراء فيمكن أن يحصل تالياً لمنح إجازة الاستيراد.

كما نفى مدير اقتصاد اللاذقية وجود مثل هذا الإجراء، على حين أشار بعض المعنيين في وزارة الاقتصاد إلى أن مثل هذا الإجراء في حال تم تنفيذه فهو يمكن أن يخرج بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد والبنك المركزي والجمارك وغيرها من الجهات المعنية وأنه ربما يكون قد طبق وليس لوزارة الاقتصاد علم به.

الدولار الأسود فوق ٥٢٠ ليرة.. وميالة: سعر صرف تفضيلي لتعويض المصدرين ارتفاع التكاليف

الوطن

أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أن المصرف يعمل على دعم قطاع التصدير من خلال سعر صرف تفضيلي يعوض المصدرين عن ارتفاع تكاليف إنتاجهم ما يدعم قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي ويتيح لهم تطوير إنتاجهم وتوسيع.

وأكد المصرف المركزي في بيان تلقت «الوطن» نسخة متابعة تطورات سعر الصرف عن كثب، مؤكداً استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي مهما بلغت لغرض تمويل المستوردات والاحتياجات غير التجارية المسوغة كالطبابة والدراسة.

ولفت المركزي إلى أنه حدد سعر صرف تمويل المستوردات عند مستوى ٤٦٥ ليرة للدولار الواحد.

وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٥٩,٧٣ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٦١,١٨ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. كما حدد في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٤٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥١٨,٩٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٢٠,٥٨ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٠٢,٣٢ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

علماً بأن سعر الصرف في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» تباينت بين مستوى ٥١٧ ليرة و٥٢١ ليرة للدولار، وهذا ما بثتبه بعض صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الموبايل المرتبطة بها.

الصين في هيئة الاستثمار..

دراسات لاعادة تأهيل محطة الكهرباء في حلب بجهود صينية

علي محمود سليمان

كشف السفير الصيني في سورية عن استعداد بلاده للمشاركة الفعالة والإيجابية في عملية إعادة الإعمار في سورية، مشدداً على أهمية تنشيط التعاون الاقتصادي والاستثمار بين سورية والصين، معتبراً أن هناك آفاقاً كبيرة ومشرقة للتعاون بين البلدين في هذا المجال، وإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية إلى جانب العلاقات السياسية المميزة.

حديث السفير الصيني جاء خلال لقاء عقد في هيئة الاستثمار السورية بدمشق للاطلاع على واقع الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة، حيث أشار السفير الصيني في تصريحه لوسائل الإعلام عما تمتلكه الشركات الصينية من إمكانيات كبيرة في التنفيذ، وهي تسعى للمزيد من التعاون باستثمار مشاريع مشتركة مع الجانب السوري في إطار بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير الجديد، متأملاً تحسن الظروف المناسبة وتوافرها للبدء بهذا التعاون بأقرب وقت ممكن، مع عودة الأمن والاستقرار إلى سورية لإطلاق التعاون في كل المجالات.

بدوره أشار رئيس مجلس رجال الأعمال السوري الصيني محمد حمشو إلى أهمية هذا اللقاء للبدء بالتحضيرات للمرحلة القادمة، لتأمين فرص الاستثمار من خلال التشريعات والقوانين المناسبة التي تدرس في هيئة الاستثمار، مشيراً إلى وجود بندين أساسيين يجب العمل عليهما لتطوير مناخ التعاون والاستثمار مع الصين وتفعيله بالشكل الأنسب من خلال تفعيل القطاع المصرفي بين البلدين، بما يدعم التبادل التجاري ويعزز الميزان التجاري بشكل أفضل بين سورية والصين، بالإضافة إلى ضرورة تطوير قطاع النقل بين الجانبين.

ولفت إلى أهمية تسليط الضوء على مشاريع الطاقة وخاصة في قطاع النفط والغاز للمستقبل القريب، كاشفاً عن مباحثات جارية مع الجانب الصيني لإعادة تأهيل محطة حلب الكهربائية التي تم تحريرها مؤخراً على يد أبطال الجيش العربي السوري.

وفي ذات السياق أوضحت نائب مدير عام هيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي بأن اللقاء تم ضمن الخطة الترويجية للهيئة بهدف الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وذات الأولوية لمرحلة إعادة الإعمار. مشيرة في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الهيئة من خلال حملتها «تقرب البعيد» قدمت عرضاً مفصلاً عن خريطة الاستثمار وعمل الهيئة ومهامها والبيئة التشريعية، وتوزع الفرص الاستثمارية حسب المحافظات وما يناسبها من مشاريع، كما تم عرض واقع المشاريع المشتركة مع الجانب الصيني على مدى السنوات الماضية، وأضافت الأموي: إن الهيئة خلال عرضها تطرقت إلى قانون الاستثمار الذي تتم دراسته حالياً وجار التنسيق مع غرف التجارة والصناعة للخروج بقانون استثمار يلبي حاجات المستثمرين الفعلية.

خزينة الدولة تتلقى ٦٦,٦ مليون ل.س من مخالفات تجار دمشق خلال ثلاثة أشهر

عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي لـ«الوطن» أن ٢٦٦٦ تاجراً صالحوا على مخالفاتهم منذ بداية العام الحالي وفق القانون ١٤ الناظم لعمل حماية المستهلك حيث بلغت القيم المالية لهذه التسويات ٦٦,٦ مليون ليرة ذهبت إلى خزينة الدولة. مبيناً أن تنفيذ الإغلاقات الإدارية بحق المخالفين رفعت نسبة الإقبال من أصحاب المحال والفعاليات على تسوية مخالفاتهم حيث عادة ما تكون مدة الإغلاق الإداري عشرة أيام يحق للتاجر خلالها تسوية مخالفته وإنهاء حالة الإغلاق الإداري.

وأوضح الشبلي أنه تم أيضاً منذ بداية العام إحالة نحو ٦٩٢ ضبطاً تموينياً إلى القضاء، في حين تم إحالة ١٥ تاجراً موجوداً للقضاء تم تنظيم ٢٣ ضبطاً بحقهم، لارتكابهم مخالفات جسيمة معظمها تتعلق بالاتجار بالمواد المدعومة من الدولة مثل الدقيق التمويني والمحروقات إضافة إلى عرض وبيع مواد منتهية الصلاحية، منوهاً بالتشدد في مثل هذه المخالفات خاصة الاتجار بالمواد المدعومة من الحكومة لأنها تتحمل أعباء مالية كبيرة لتوفير المواد والسلع الأساسية للمواطن في حين يستغل بعض التجار هذه الحالة والاستفادة من الأسعار المدعومة لبعض المواد ويعمل على تهريب المادة وطرحها للبيع في الأسواق وفق الأسعار الرائجة، وأنه عادة ما تطبق أحكام بالسجن ودفع غرامات مالية كبيرة بحق مرتكبي هذه المخالفات تصل لأكثر من مليون ليرة في بعض المخالفات، مؤكداً أن تشدد القانون في هذه المخالفات جاء لتحقيق الردع والحد من مثل هذه المخالفات.

كما بين مدير التموين أن المديرية مستمرة بتطبيق نظام المجموعات في عمل دوريات حماية المستهلك وتقسيم المدينة لقطاعات تتوزع عليها هذه المجموعات لضمان تغطية كل مناطق وأسواق دمشق وخاصة الأسواق الشعبية والرئيسية، وأنه يجري التركيز حالياً على متابعة كل المخالفات المتعلقة بالمواد الغذائية لجهة التلاعب بالأسعار والمواصفات وحالات الاحتكار، إضافة إلى تسيير ٤ دوريات لعناصر حماية المستهلك يومياً لمتابعة عمل الأفران والمخابز العامة والخاصة بمختلف مناطق دمشق لضبط حالات الخلل وسوء التصنيع أو حالات التلاعب بالوزن أو البيع بالعدد أو من دون ترخيص معتمد.

وأكد أن المديرية بالتعاون مع الوزارة تركز على تداول الفواتير وخاصة من تجار الجملة، حيث لابد أن تكون هذه الفواتير نظامية ومعتمدة وتحمل رقماً خاصاً بها، وأن تداول فواتير عبارة عن كشف حساب من تجار الجملة مخالف وغير مقبول لأنه لا يرتب مسؤولية على التاجر في حال وجود أو ضبط مخالفة لمواد صادرة عن منشأته، وهنا يتم التعاون مع باعة المفرق للوصول إلى تجار الجملة الذين لا يمنحون فواتير نظامية، وأن كل ذلك يأتي في إطار ضبط الأسعار ومعرفة الكلف الحقيقية وتقدير هوامش الأرباح المناسبة وفق الأنظمة والتوجيهات الوزارية في ذلك، ومن جانبه اعتبر معاون المدير محمود الخطيب أن تقيد تاجر الجملة بتقديم الفاتورة يسهم في استقرار الأسعار ويقلل من إمكانية التلاعب والتهرب من المسؤولية وأنه تم تسجيل نحو ١٨٠ مخالفة خلال الشهر الماضي بحق تجار لعدم إبراز وتداول الفواتير النظامية معظمها لتجار جملة، وأن المديرية تساهلت مع عدد من باعة المفرق ممن لم يقدموا فواتير عن بضائعهم مقابل الإبلاغ عن تجار الجملة الذين لم يزودوهم بالفواتير النظامية الخاصة بموادهم.